قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية
– دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف–

د. حنان قسوم

جامعة فرحات عباس – سطيف1، guessoum.hanane@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2016/03/21 **تاريخ المراجعة:** 2016/12/13 **تاريخ القبول:** 2018/09/30

ملخص

يهدف البحث إلى قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013، وخاصة بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية (IAS/IFRS) والذي يهدف إلى زيادة كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها وتقديم قوائم مالية شفافة صادقة وذات جودة عالية لمختلف المستخدمين. تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط، وهي تعتبر نسبة مقبولة بمعنى وجود توجه نحو زيادة مستوى المعلومات المفصح عنها والتي تشمل معلومات غير مالية، ومعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية، ومعلومات مالية.

الكلمات المفاتيح: إفصاح محاسبي، نظام محاسبي مالي، معلومات مالية، مؤشر قياس مستوى الإفصاح المحاسبي.

Measure the Level of Accounting Disclosure in Economic Institutions
-An Empirical Study about some Economic Institutions in Sétif –

Abstract

This study aims to measure the level of accounting disclosure in some of the economic institutions in the wilaya of Sétif, during the period, going from 2010 to 2013. This period comes after Algeria's adoption of the financial accounting system derived from international standards (IAS/IFRS, which aims to increase the quantity and quality of the information disclosed and provide transparent, honest and high quality financial statements to various users. The results suggest that the level of accounting disclosure in the institutions under study is average, and it is considered acceptable in the sense that there is a trend towards increasing the level of disclosed information, which includes non-financial information, information about accounting policies, changes in accounting estimates, financial information.

Key words: Accounting disclosure, financial accounting system, financial information, disclosure index.

Mesurer le niveau de divulgation comptable dans les institutions économiques
- Etude pratique de certaines institutions à Sétif-

Résumé

Cet article met en évidence une étude liée à la mesure du niveau de divulgation comptable au cours de la période, allant de 2010 jusqu'à 2013. Cette étude vient après l'adoption par l'Algérie du système financier et comptable tiré des Normes internationales qui vise à augmenter la quantité et la qualité des informations, et de fournir des informations comptables transparentes utiles et de haute qualité. Les résultats indiquent que le niveau de divulgation comptable dans les établissements étudiés est moyen et acceptable, en ce sens qu'il existe une tendance à l'augmentation du niveau de l'information divulguée, qui comprend des informations non financières, des informations sur les politiques comptables, des changements d'estimations comptables et des informations financières.

Mots-clés: Divulgation comptable, Système comptable financier, informations financières, indice de divulgation.

المرسل: حنان قسوم، guessoum.hanane@gmail.com

مقدمـــة

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للعديد من الأطراف ذات المصلحة من أجل دعم قراراتهم، حيث لا تمتلك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة المؤسسات. لذا ازداد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي من قبل الجهات العلمية والمهنية المحاسبية لتوفير بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها كأساس لاتخاذ مختلف القرارات للرفع من كفاءة الأسواق المالية وتحقيق مزيد من الملاءمة والثقة في القوائم المالية.

إن المعلومات المحاسبية لها دور هام في نجاح أو فشل المؤسسة ودرجة نموها وتطورها في المجال الذي تعمل فيه، وبالتالي فإنه بقدر ما تتوافر معلومات ملائمة ودقيقة وفي الوقت المناسب بقدر ما تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة، وكذلك تساعد المساهمين ومختلف المستخدمين الخارجيين الذين لا يملكون سلطة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مباشرة من إدارة المؤسسات. فالقصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة مما ينعكس على قرارات مختلف المستخدمين الخارجيين والداخليين.

1- إشكالية البحث:

هدف تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي إلى توفيق الممارسات المحاسبية لدى مؤسساتها مع المعايير الدولية، للانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم قوائم مالية ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي يوفر قوائم مالية ذات جودة عالية. فالنظام المحاسبي المالي أولى أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومات المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها. ويعتبر نقص الإفصاح في القوائم المالية وعدم إظهار الوضعية الحقيقة للمركز المالي من الأسباب الأساسية لانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية.

وبناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

"**ما هو مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؟**"

للإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف يتم قياس الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة؟
- هل هناك اختلاف بين نسبة الإفصاح عن المعلومات غير المالية، والمعلومات المالية ومعلومات حول السياسات المحاسبية؟
- ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة؟

2- فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على الأسئلة الفرعية، حددنا الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية: مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة مرتفع.

تندرج ضمن الفرضية الرئيسية ثلاث فرضيات فرعية كالآتي:

- الفرضية الفرعية الأولى: مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية مرتفع؛
- الفرضية الفرعية الثانية: مستوى الإفصاح عن المعلومات حول السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية مرتفع؛

– الفرضية الفرعية الثالثة: مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية مرتفع.

3- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في كونه يتناول بالدراسة والتحليل قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسات محل الدراسة، خاصة أن الإفصاح المحاسبي أصبح مطلبا مهما للمحاسبة كنظام للمعلومات، وذلك نتيجة للاتجاه المتزايد نحو توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب إعداد قوائم مالية تتميز بالموثوقية، والمصداقية، وخالية من الأخطاء الهامة والتحيز وتضمن الإفصاح المطلوب.

4- منهج البحث:

حتى نتمكن من تحليل الإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، أين تم التطرق لمفهوم متغير البحث، كما تم جمع البيانات، ووصفها ومن ثم تحليلها وتفسيرها للحكم على فرضيات البحث.

I - الإطار النظري للبحث:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية، لذلك سيتم التطرق إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي، وأهميته وأنواعه.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الجوهرية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمؤسسة"[(1)]. ويعرف كذلك بأنه: "نشر المعلومات الضرورية لمختلف الفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، ولتقييم درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات وكذلك للوصول إلى القرار الذي يحقق أهداف هذه الفئات والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب فيها"[(2)].

ومن جهة أخرى عرفت كل من Omaima HASSAN and Claire MARSTON الإفصاح على أنه: "إقرار الذمة المالية بنشر المعلومات المالية وغير المالية سواء كانت عددية أو نوعية، مطلوبة أو طوعية، متاحة عبر قنوات رسمية أو غير رسمية كالتقارير السنوية، والمؤتمرات، والتقارير المرحلية، والنشرات والبيانات الصحفية"[(3)].

وقد عرف Etienne FARVAQUE and al إفصاح المؤسسات على أنه: "عملية نقل المعلومات من داخل المؤسسات نحو أطراف خارجية، كما يشيرون إلى أن هذا الإفصاح ليس موجها للمساهمين والمستثمرين فقط لتحليل أهمية الاستثمارات، ولكن موجه أيضا لأصحاب المصلحة الآخرين لاسيما للحصول على معلومات حول السياسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات والتواصل مع أدائها والحكم عليها"[(4)]. أما إلدون س هندريكسن فيرى الإفصاح المحاسبي أنه: "المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفأة، ويفترض هذا وجوب عرض معلومات كافية تسمح بالتنبؤ باتجاهات التوزيعات واختلاف وتغاير الإيرادات المستقبلية، كما يجب أن يتم التركيز على تفضيلات المستثمرين والمحللين الماليين المحنكين لأنهم يحتاجون المعلومات لتقييم مخاطر المؤسسات وليتمكنوا من الحصول على محافظ أوراق مالية متنوعة وتوليفات من الاستثمارات توافق مواقفهم من المخاطر، بينما الهيئات العمومية والدائنون يمتلكون قدرة الحصول على معلومات إضافية وفقا لاحتياجاتهم"[(5)].

يلاحظ من دراسة التعاريف السابقة أنها ركزت على ضرورة أن يوفر الإفصاح المحاسبي كافة المعلومات الهامة واللازمة لمختلف الأطراف ذات المصلحة لاتخاذ قراراتهم وتلبية احتياجاتهم المتنوعة. وعليه، يمكن القول

إن الإفصاح المحاسبي هو مجموعة البيانات والمعلومات التي توفرها المؤسسات لمختلف المستخدمين على شكل قوائم مالية، وتقارير محاسبية، ونشرات...مع مراعاة أن يتم عرضها بلغة مفهومة وواضحة دون أي لبس أو تظليل. ويقع على عاتق الجهات المعدة للمعلومات أن تأخذ بالاعتبار توافق نوعية وطريقة عرض هذه المعلومات مع المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها لتحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وتوفير بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة.

2- أهمية الإفصاح المحاسبي:

يمكن أن نتناول أهمية الإفصاح المحاسبي من جانب أهميته بالنسبة للمساهمين باعتبارهم أصحاب رأس المال يهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، ومن جانب أهميته بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين، كالآتي:

2-1- أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين:

يرى Etienne FARVAQUE أنه سواء كان الإفصاح المحاسبي اختياريا أو مفروضا بقوانين تنظيمية فهو يحقق فوائد وقيمة مضافة للمساهمين، ويتم ذلك من خلال الآليات الآتية[6]:

– **تحسين المعلومات التي يحتفظ بها المساهمون:** من بين خصائص المعلومات الجيدة أنها تحسن التوقعات المستقبلية وتحد من التباين في المعلومات التي تتداول في السوق المالي. هذا التباين الذي يسمح للمساهمين بتحقيق أرباح على حساب مساهمين آخرين من خلال ما يعرف باسم علم التداول "Informed trading"؛

– **التأثير على سلوك المستثمرين وزيادة حصة السيولة:** إن الإفصاح المحاسبي يقلل من تباين المعلومات، ويخفض من مظاهر الغش والاحتيال، ويرسي قواعد المنافسة المنظمة ويدعم موثوقية المعلومات المالية مما يؤدي إلى جذب عدد كبير من المستثمرين إلى السوق وبذلك تزيد السيولة وتنخفض تكلفة رأس المال؛

– **تغيير في السلوك الإداري:** عن طريق تحسين الإدارة التنفيذية والتركيز على القرارات المتخذة من قبل المديرين مع الأخذ بالحسبان العواقب المترتبة على تكلفة رأس المال. فإدارات المؤسسات لديها في الغالب معلومات عن المؤسسة تفوق ما لدى المستثمرين، وهذه المشكلة يترتب عليها فشل السوق إذا ما استخدمت الإدارة ما لديها من معلومات لتضليل المستثمرين، لذلك يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين سلوك الإدارة وتنشيط السوق المالي.

وقد اعتمد Etienne FARVAQUE في تحديده للآليات الثلاثة السابقة على نتائج مجموعة من الدراسات، نذكر بعضا منها ملخصة ضمن الجدول رقم (01):

الجدول رقم (01): أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين

الدراسة	أهم نتائج الدراسة
دراسة (*Diamond and Verrecchia, 2000*) بعنوان "الإفصاح، السيولة وتكلفة رأس المال"	– أثبت الباحثون نظريا أن الارتفاع في درجة الإفصاح المحاسبي يقلل من تباين المعلومات وحجم التداول.
دراسة (*Patel and Dallas, 2002*) بعنوان "الشفافية والإفصاح: نظرة منهجية مع دراسة النتائج"	– يزيد إفصاح المؤسسات (مقاس بالمعايير والشفافية) من سعر الاكتتاب بنسبة 10٪.
دراسة (*Botoson and Plumlee, 2002*) بعنوان "إعادة النظر في مستوى الإفصاح والتكلفة المتوقعة لرأس المال"	– يقلل المزيد من الشفافية في التقارير المالية السنوية من تكلفة رأس المال.

دراسة(*Heflin and al,2005*) جودة الإفصاح وسيولة الأسواق"	– كلما ارتفع مستوى إفصاح المؤسسة ارتفعت السيولة الإجمالية للسهم.
دراسة (*Khurana and al., 2006*) بعنوان "تطور المؤسسة والإفصاح: دراسة ميدانية"	– يضمن المزيد من الشفافية ارتفاع حصة التمويل الخارجي للمؤسسة؛ – المؤسسة الأكثر شفافية تخفض من تكاليف الوكالة.
دراسة (E *Fagotto and al, 2006*) بعنوان "فعالية سياسات الإفصاح التنظيمية"	– إن اشتراط إفصاح تنظيمي محكم يؤدى إلى انخفاض مستويات الديون وذلك برفع رأس مال المؤسسة بسهولة.
دراسة (C. *Leuz and P.D Wysocki,2006*) بعنوان "الآثار الاقتصادية لاعتماد التقارير المالية والتنظيم المحاسبي: عرض ومناقشة النتائج المستقبلية"	– اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) يساعد على زيادة حجم المعاملات.
دراسة (*Ferrell and Lambert et al, 2007*) بعنوان "الإفصاح الاختياري وعوائد الأوراق المالية"	– الإفصاح يؤدي إلى انخفاض تقلب العوائد.

المصدر: راجع:

-Etienne Farvaque et al, corporate disclosure: A review of its (direct and indirect) benefits and costs, economie internationale,CAIRN.INFO, 2011, 2011/4 n° 128, pp 10-13.

نستنتج من الجدول رقم (01) وبناء على ما تقدم، أن أهمية الإفصاح المحاسبي تنبع من كونه وسيلة اتصال أساسية بين الإدارة ومختلف المستثمرين، إذ يلعب دورا مهما في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالي، ويخفض من حالة عدم التأكد، ويشجع المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، ويرفع درجة السيولة ويسمح بترشيد عملية اتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات للجميع دون تحيز.

ومن جهة أخرى، يعتبر الإفصاح من أهم آليات حوكمة المؤسسات إذ يساهم في الحد من مشكلة الوكالة التي تنبع من رغبة المديرين في استخدام المعلومات والإفصاح عنها بالقدر الذي يحقق مصالحهم، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب رأس المال يرغبون في الإفصاح لتحقيق المساءلة المحاسبية عن الأداء.

2-2- أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين:

يرى Etienne FARVAQUE أن أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين تتلخص في نقطتين أساسيتين هما **تجنب الفضائح المالية وتحقيق الاستقرار المالي**. إذ يساعد الإفصاح المحاسبي على تحسين فهم المستخدمين لهيكل ونواحي نشاط المؤسسة، وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية، والأخلاقية، وعلاقات المؤسسة مع المجتمع التي تعمل فيه، وتدعيم علاقاتها بصورة وثيقة مع المستثمرين المحتملين، كما يوفر معلومات منتظمة موثوق فيها قابلة للمقارنة ومفصلة تسمح بتقييم نشاط الإدارة واتخاذ القرارات الملائمة.

في هذا الصدد حدد Michael HARVEY and Fred KEER ثلاث مميزات أساسية يحققها الإفصاح المحاسبي كالآتي[7]:

– يعمل على تحديد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة التي تساهم في اتخاذ القرار الذي يحقق الأهداف المرجوة؛

– يساعد الإدارة على إظهار مساهمات المؤسسة في تقديم السلع والخدمات وتحديد مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل؛

– يساهم في تنظيم السوق المالي وتنشيطه، وذلك بتوفير معلومات شفافة ومفيدة عن المتعاملين فيه.

أما عن الشروط التي يجب مراعاتها في عملية الإفصاح المحاسبي فيمكن تلخيصها فيما يأتي[8]:

– يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط وإنما يشمل أيضا: الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة، والإفصاح عن أهداف المؤسسة، وحقوق الملكية، وإتاحة معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين (مؤهلاتهم، كيفية اختيارهم، مدى استقلاليتهم، مرتباتهم، حوافزهم...)، والإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة، وتوفير معلومات عن المخاطر المستقبلية المتوقعة، الإفصاح عن هيكل وسياسات وقواعد الحوكمة.

– مراعاة المعايير الدولية عند إعداد المعلومات، والإفصاح عنها ومراجعتها؛

– قابلية المراجعين الخارجيين للمساءلة أمام المساهمين؛

– إتاحة المعلومات للأطراف المختلفة بصورة عادلة مع الأخذ بالاعتبار توقيتها المناسب وتكلفتها؛

– ينبغي تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وتشجيع الإدارة على تقديم التحليلات والمعلومات للمحللين الماليين، والسماسرة ووكالات التقييم.

خلاصة القول، إن أهمية الإفصاح المحاسبي تعود أساسا إلى اعتباره أحد الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات وخاصة من حيث طبيعة القرارات المتخذة والآثار المترتبة عليها.

3- أنواع الإفصاح المحاسبي:

بعد التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وتحديد أهميته بالنسبة للمساهمين والمستخدمين الآخرين، سنحاول التعرف على أنواعه في الآتي:

3-1- الإفصاح الكامل: يتطلب الإفصاح الكامل التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة حتى لا يتم إخفاء أي معلومة جوهرية ذات أثر على المستخدم أو على قراراته، فالإفصاح لا يقتصر على الحقائق المتعلقة بنهاية الفترة المحاسبية فقط بل يمتد إلى بعض الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

إن الإفصاح الكامل وفق النموذج المحاسبي المعاصر ينطلق من أربعة فروض رئيسية هي[9]:

– فرض مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية وذلك بتقديم مجموعة من القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام؛

– فرض أن المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين هي معلومات عن الدخل والثروة في المؤسسة؛

– فرض أن القوائم المالية هي: قائمة المركز المالي، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية؛

– فرض أن إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام تعتبر من أنسب وسائل الإفصاح من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد.

3-2- الإفصاح الكافي: يضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية حتى تكون غير مضللة لمستخدميها، ويختلف حجم المعلومات المفصح عنها حسب احتياجات مختلف المستخدمين ومصالحهم.

3-3- الإفصاح العادل: يتطلب الإفصاح العادل عرض القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصالح الفئات الأخرى، من خلال مراعاة احتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية بشكل متوازن[10].

3-4- الإفصاح التفاضلي: يعتمد مدخل "الإفصاح التفاضلي" على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم يحتاج إلى معلومات ملخصة وذات تحليل فني مختصر، تركز على التفاضل أو التفاوت بين البنود وذلك بعقد مقارنات توضح التغيرات الجوهرية وتحدد الاتجاه العام لتلك التغيرات. إلا أن هذا النوع من الإفصاح لا يزال محل خلاف ويعتبر إجراء غير مقبول عموما، ذلك لأن مؤيدي هذا الاتجاه يفترضون مستثمرا أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة[11].

3-5- الإفصاح الوقائي: يهتم الإفصاح الوقائي بتبسيط المعلومات المنشورة حتى تصبح مفهومة لمستثمر محدود المعرفة، بمعنى أن يتم التركيز على المعلومات الموضوعية التي لا تعكس درجة كبيرة من حالة عدم التأكد. ويعبر هذا النوع من الإفصاح عن الاتجاه التقليدي الذي يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي المعرفة المحدودة[12]:

يعتمد الإفصاح الوقائي على الفروض الرئيسية الآتية[13]:

– فرض أن المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية المفصح عنها هو المستثمر متوسط الدراية والمعرفة (المساهمون الحاليون والمرتقبون، المقرضون، الدائنون...)؛

– فرض أن احتياجات المستثمر الخارجي تتعلق بالدخل والثروة في المؤسسة؛

– فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي أنسب أسلوب للإفصاح المحاسبي من حيث مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع؛

– فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي: قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي؛

– فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام مترابطة ومتكاملة؛ فترابطها يعني أنها تخضع لنفس أسس القياس المحاسبي وينظمها تطبيق القيد المزدوج، أما تكاملها فيعني تجميع وتشغيل المعلومات الناتجة من القوائم المختلفة؛

– تعد الملاحظات الهامشية، وتقرير مدقق الحسابات، وتقرير الإدارة، والجداول التحليلية والمقارنة لبعض بنود الأصول، والالتزامات وحقوق الملكية جزءا متمما للقوائم المالية الأربعة السابقة الذكر.

3-6- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي: يعتبر هذا النوع من الإفصاح اتجاها معاصرا يهتم بالمعلومات المالية وغير المالية الكمية والوصفية الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن التنبؤات المالية، والإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله. ويفترض هذا الاتجاه مستثمرا حصيفا ذا دراية واطلاع واسعين يمتلك القدرة على التحليل، وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية.

4- تعريف مؤشر الإفصاح المحاسبي: اعتمد العديد من الباحثين في دراساتهم مؤشرا لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة معينة أو عدد من المؤسسات، ويشير هذا المؤشر إلى درجة الإفصاح الذي يتم بمقارنة مستوى الإفصاح في القوائم المالية لمؤسسة معينة مع مؤسسات أخرى وذلك عبر الفترات المختلفة.

كما يعتبر أداة بحثية لقياس مدى توفر بنود معينة قد تكون اختيارية أو إلزامية في مؤسسة معينة وفقا لقائمة من العناصر المحددة من المعلومات[14].

ومن بين هذه الدراسات دراسة Abdullah Al MUTAWAA & Aly M HEWAIDY سنة 2010 بعنوان "مستوى الإفصاح ومدى امتثاله لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة تطبيقية حول المؤسسات الكويتية". تناولت هذه الدراسة مدى امتثال المؤسسات الكويتية لمتطلبات الإفصاح بموجب معايير التقارير المالية الدولية مبينة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح. ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم مؤشر يتضمن 101 بند خاصة بـ 12 معيارا محاسبيا دوليا (IAS1، IAS10، IAS14، IAS16، IAS18، IAS21، IAS23، IAS24، IAS27، IAS28، IAS32، IAS34)، وتم تطبيقه على 48 مؤسسة. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة يقدر بـ 69٪، وأن نسبة عدم امتثال المؤسسات للإفصاح والتي تقدر بـ 31% كانت نتيجة أسباب اقتصادية[15].

بالإضافة إلى دراسة Nidal Omar Zalloum & al., سنة 2013 بعنوان "درجة الإفصاح والتحفظ في القوائم المالية السنوية في المؤسسات المساهمة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان"، تناولت مدى امتثال المؤسسات المساهمة العامة الأردنية لتطبيق مؤشر الإفصاح المحاسبي المقترح، وكذلك مدى تأثير محاسبة التحفظ. وكمرحلة أولى قام الباحثون بتصميم مؤشر لقياس الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة يتضمن 105 بند. توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة لديها اهتمام كبير بالإفصاح المحاسبي حيث قدرت نسبة امتثالها لمعايير الإفصاح 92.85%، إلا أنه لا يوجد امتثال كامل لمتطلبات الإفصاح وفق المؤشر التي تم اقتراحه. ويرى الباحثون أن أحد التفسيرات المحتملة لعدم وجود الامتثال الكامل يرجع إلى التغير المستمر والسريع في التشريعات التي تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة، والتي ينبغي تواجدها في القوائم المالية لمساعدة مختلف المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة[16].

II - الدراسة التطبيقية:

لتحقيق أهداف البحث، سنقوم بإجراء دراسة ميدانية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، من أجل تحديد مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة.

1- عينة البحث: شملت عينة البحث 21 مؤسسة اقتصادية مساهمة بولاية سطيف، ذلك بالاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2013. وسبب اختيار هذه السنوات هو بداية تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية.

2- أساليب ومصادر جمع البيانات: تم جمع البيانات التي يحتاجها البحث بناء على التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية المساهمة بولاية سطيف، وتم الحصول على المعلومات عن طريق الاتصال المباشر بالمؤسسات.

3- تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم في الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على القوائم المالية للسنوات 2010، 2011، 2012 و2013. ويرجع سبب اختيار هذه السنوات إلى بداية تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية (ISA-IFRS)، وتم استبعاد سنة 2014 نظرا لعدم توفر القوائم المالية في بعض المؤسسات خلال فترة الدراسة. ومن ثم تم إعداد مؤشر يقيس مستوى الإفصاح المحاسبي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات طورها باحثون ومؤسسات وهيئات

عالمية معروفة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة البنود التي تتناسب والمؤسسات محل الدراسة. كما تم الاعتماد كذلك على المقابلة الشخصية مع معدي القوائم المالية للتأكد من الإفصاح على بعض البنود.

4- أسلوب تصميم مؤشر الإفصاح المستخدم في الدراسة:

تمت عملية تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم في البحث على خطوتين أساسيتين هما:

- **الخطوة الأولى:** إعداد قائمة[17] تتضمن 70 بندا (معلومة) مطلوب التعرف على ما إذا تم الإفصاح عنها في القوائم المالية[18] السنوية للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة الدراسة. وتم اشتقاق مؤشر الإفصاح بناء على المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفقا لمتطلبات المعايير الدولية (ISA-IFRS) وقواعد الإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي. أما الهدف من اختيار بنود تلك القائمة فهو أن الطالبة ركزت على أهم المعايير المتعلقة بالمعلومات المالية، بالإضافة إلى أنها ترى أن تلك القائمة تحتوى على مجموعة من البنود الهامة لقياس الإفصاح المحاسبي، مما يجعلها شاملة وتحتوي على جميع العناصر التي يهدف البحث إلى قياسها.

يوضح الجدول الموالي عدد البنود التي يتضمنها كل محور من محاور مؤشر الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى نسبتها من إجمالي البنود كما يأتي:

جدول رقم (02): عدد ونسبة بنود مؤشر الإفصاح

المحاور	عدد البنود	النسبة
المحور الأول: معلومات غير مالية	21	%30
المحور الثاني: معلومات حول السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية	8	%11.43
المحور الثالث: معلومات مالية	41	%58.57
المجموع	**70**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الملحق رقم (01)

- **الخطوة الثانية:** بعد تصميم مؤشر الإفصاح في شكل قائمة تتضمن مجموعة من البنود، سيتم مقابلة هذه البنود بالقوائم المالية لكل مؤسسة على حدة، أين يتم إعطاء درجة (1) للبند الذي أفصح عنه ودرجة (0) للبند الذي لم يفصح عنه في سنة معينة.

قام (Lainez,J.A & al, 1999) بحساب مؤشر الإفصاح المحاسبي خلال سنة ما بتطبيق المعادلة الآتية[19]:

$$DIND = \frac{ACD}{APD}$$

$$1 \geq DIND \geq 0$$

حيث:

- DIND: مؤشر الإفصاح المحاسبي؛
- ACD: عدد البنود الفعلي (عدد البنود التي تم الإفصاح عنها)؛
- APD: عدد البنود القابلة للتطبيق على المؤسسة والتي يجب الإفصاح عنها.

بما أن البحث تم على القوائم المالية المعدة خلال أربع سنوات (2010،2011، 2012، 2013) تم التوصل إلى 84 قائمة[20]. ولتسهيل عمليةحساب مؤشر الإفصاح سيتم الاعتماد على الدرجات الموضحة في الجدول الموالي لكل مؤسسة للحصول على 21 قائمة خاصة بالمؤسسات محل الدراسة في فترة الدراسة بدل 84 قائمة كما يلي:

جدول رقم (03): الدرجة المعتمدة لحساب مؤشر الإفصاح

الدرجة	0	1	2	3	4
	إذا لم يتم الإفصاح عن البند خلال أربع سنوات	إذا تم الإفصاح عن البند في سنة فقط	إذا تم الإفصاح عن البند خلال سنتين	إذا تم الإفصاح عن البند خلال ثلاث سنوات	إذا تم الإفصاح عن البند خلال 4 أربع سنوات

المصدر: إعداد الباحثة

لتصبح معادلة مؤشر الإفصاح المحاسبي على الشكل الآتي:

$$DIND = \sum_{i=1}^{n} \frac{ACD}{APD}$$

بناء على نسبة $DIND$ ميز الباحثون بين أربعة مستويات مختلفة للإفصاح كما يأتي [21]:

- مستوى مرتفع (امتثال مرتفع) للإفصاح إذا كانت نسبة مؤشر الإفصاح 80% فأكثر؛
- مستوى متوسط (امتثال متوسط) للإفصاح إذا كانت نسبة الإفصاح تتراوح بين 60% و79%؛
- مستوى منخفض (امتثال منخفض) للإفصاح إذا كانت نسبة الإفصاح تتراوح بين 40% و59%؛
- مستوى منخفض جدا للإفصاح مع وجود فجوة في متطلبات الإفصاح بين الإفصاح الفعلي والإفصاح المطلوب إذا كانت نسبة الإفصاح أقل من 40%.

5- عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات:

سنحاول تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية من أجل حساب مؤشر الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2013، وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية: محور المعلومات غير المالية، ومحور معلومات حول السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية ومحور خاص بالمعلومات المالية. ليتم بعدها قبول أو رفض فرضيات البحث.

5-1- عرض وتحليل نتائج المحور الأول واختبار الفرضية الفرعية الأولى:

سيتم فيما يلي عرض وتحليل نتائج المحور الأول ومن ثم اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

5-1-1- عرض وتحليل نتائج المحور الأول:

يتضمن المحور الأول 21 بندا خاصا بالمعلومات غير المالية التي يتم صياغتها في شكل وصفي والإفصاح عنها من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، إذ أن هذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية.

بعد الاطلاع على القوائم المالية للسنوات محل الدراسة والتأكد من توفر البنود من عدمها تم إدراج الجدول الآتي:

جدول رقم (04): عدد ونسبة بنود الإفصاح عن المعلومات غير المالية

	الدرجة[22]							
الدرجة / البنود	0	1	2	3	4	عدد البنود التي تم الإفصاح عنها (ACD).	عدد البنود التي لم يتم الإفصاح عنها	العدد الإجمالي للبنود (APD)	نسبة البنود التي تم الإفصاح عنها%
1[23]	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
2[24]	-	-	2	10	9	70	14	84	٪83.33
3	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
4	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
5	9	5	-	3	4	30	54	84	٪35.71

6	-	-	-	21	84	0	84	٪100
7	-	-	-	21	84	0	84	٪100
8	1	-	-	20	80	4	84	٪95.24
9	5	-	-	16	64	20	84	٪76.19
10	-	1	1	19	81	3	84	٪96.43
11	-	-	-	10	73	11	84	٪86.90
12	-	1	9	6	57	27	84	٪67.86
13	-	2	7	7	57	27	84	٪67.86
14	12	3	2	4	19	65	84	٪22.62
15	18	3	-	-	3	81	84	٪3.57
16	-	1	8	9	56	28	84	٪66.67
17	-	6	7	6	46	38	84	٪54.76
18	-	1	-	3	74	10	84	٪88.09
19	1	-	2	3	73	11	84	٪86.90
20	5	-	-		64	20	84	٪76.19
21	-	-	-	3	81	3	84	٪96.43
المجموع					**1348**	**416**	**1764**	**٪76.42**

المصدر: إعداد الباحثة بناء على تحليل نتائج نظام EXCEL

تبين نتائج الجدول السابق، أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن المعلومات غير المالية على النحو الآتي:

– تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نسبة 100% من المعلومات العامة (من البند رقم 1 إلى البند رقم 7) بصفة دائمة، ويرجع سبب ذلك إلى إلزام القانون الجزائري والنظام المحاسبي المالي المؤسسات بتوضيح تلك البنود، ماعدا البند رقم 5 "فترة إعداد القوائم المالية المرحلية" فالمؤسسات تفصح عنه بنسبة 35.71% خلال فترة الدراسة؛ بمعنى أن المؤسسات لا تقوم بإعداد القوائم المالية المرحلية بصورة دورية وذلك لأن النظام المحاسبي المالي لم ينص على إلزامية إعدادها بالإضافة إلى عدم إلمام معدي القوائم المالية بأهميتها وأهدافها، والبند رقم 2 "أهداف المؤسسة" حيث تفصح عنه بنسبة 83.33% وهذا في حالة تحديد أهداف جديدة فقط.

– تفصح المؤسسات بنسبة 95.24% عن البند الخاص بـ "معلومات عن كبار المستثمرين في المؤسسة"، و76.19% حول "هيكل المساهمين". حيث لا تقوم معظم المؤسسات الخاصة بالإفصاح عن هيكل مساهميها لخصوصية هذه المعلومة بينما في المؤسسات العامة فالمساهم الوحيد هو الدولة؛

– تقوم المؤسسات بالإفصاح عن البند رقم 10 "الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة" بنسبة 96.43% وذلك لأن مؤسسات المساهمة عند إنشائها يجب أن تتخذ لها اسما معينا مشتقا من طبيعة نشاطها الأساسي ويجب أن يكون مسبوقا أو متبوعا بذكر شكل المؤسسة ومبلغ رأسمالها، كما تقوم بالإفصاح عن البند رقم 11 "بيان بآجال استحقاق الديون" بنسبة 86.90%، حيث نص النظام المحاسبي المالي على أنه يجب على المؤسسات أن تقوم ببيان آجال استحقاق الحسابات الدائنة والديون في تاريخ وقف الحسابات مع التمييز بين تلك التي يقل أجل استحقاقها عن عام واحد وتلك التي يتراوح أجل استحقاقها بين عام وخمسة أعوام. كذلك البند رقم 12 "العملاء الرئيسيين لها" تفصح عنه المؤسسات بنسبة 67.86%، وذلك لأنها معلومات إذا أتيحت يمكن أن تستغلها أطراف أخرى مما يقلل حظوظ تلك المؤسسات في السوق (المنافسة)؛

– تفصح المؤسسات عن البند رقم 13 "تفسيرات تغير المبيعات" بنسبة 67.86% وخاصة إذا كان التغير كبيرا سواء بالزيادة أو الانخفاض. كما نلاحظ أن المؤسسات تختلف في درجة الإفصاح عن البند رقم 14 "سياسة

توزيع الأرباح"، إلا أن أغلبها تفصح عن هذا البند أحيانا فقط وذلك لخصوصية هذه المعلومة وخاصة في المؤسسات الخاصة؛

– لا تقوم المؤسسات بالإفصاح عن طريقة تحديد القيمة العادلة "البند رقم 15" وهذا راجع إلى بيئة الأعمال الجزائرية وعدم توفر سوق مالي نشط، إلا في حالات خاصة فقط كحالة بيع عقارات واندماج المؤسسات وتحديد القيمة الحقيقية الصافية لها؛

– تقوم المؤسسات بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها "البند رقم 16" بنسبة 66.67%، بينما الإفصاح عن سياسة إدارة هذه المخاطر "البند رقم 17" يتفاوت بين المؤسسات ويشمل عادة الإفصاح عن زيادة الطاقة الإنتاجية، وإعداد إستراتيجية تسويق ناجحة، ووضع برنامج مراجعة داخلية فعال، والاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المستحدثة في المؤسسة. في هذا المجال، نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) على أنه يجب على المؤسسة أن تصف سياسات إدارة المخاطر المتعلقة بأهدافها، وتشمل المخاطر: سياسة تغطية المخاطر لكل نوع رئيسي لمعاملة متوقعة، ومخاطر السعر (العملة، سعر الفائدة، مخاطر السوق)، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة ومخاطر التدفق النقدي.

– تقوم المؤسسات بالإفصاح عن الخسائر غير القابلة للقياس ولم توضع لها مؤونة "البند رقم 18" بنسبة 88.09%؛ بالإضافة إلى أنها تفصح عن وصف لطريقة تحديد قطاعاتها "البند رقم 19" بنسبة 86.90% سواء على أساس القطاع الجغرافي أو قطاع الأنشطة، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وآثارها المالية والبيئة والاقتصادية، كما تساعدهم في تقييم حالة عدم التأكد المحيطة بتحديد وقت وقيمة تحقق التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة ككل. حيث يتم الإفصاح عن قطاعات المؤسسة عادة في المؤسسات التي لديها عدة أنشطة أساسية أو يتوزع نشاطها على مناطق جغرافية مختلفة؛

– تفصح المؤسسات عن العاملين وخطط الحوافز "البند رقم 20" بنسبة 76.19%، وذلك بتوضيح عدد الموظفين والمستخدمين خلال السنة المالية مع تحديد نظام توزيع المكافآت وزيادة الأجور.

– تطبق المؤسسات مبدأ الأهمية النسبية للإفصاح عن معلومات القوائم المالية، فالكشوف المالية تبرز كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستخدميها اتجاه المؤسسة، كما أنه في بعض الحالات يتم جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة؛ وقد حدد النظام المحاسبي المالي مبدأ الأهمية النسبية في الفقرة 11 من المرسوم التنفيذي 08–156 وربطه بمدى تأثر المعلومات المالية بحكم مستخدميها اتجاه المؤسسة، وبالتالي العناصر غير الهامة لا تطبق عليها المعايير الدولية[25].

5-1-2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى: مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية في المؤسسات محل الدراسة مرتفع.

يتضح من نتائج الجدول رقم (04)، أن إجمالي عدد بنود المعلومات غير المالية المفصح عنها فعلا بلغ 1348 بند من أصل 1764 بند خلال فترة الدراسة. وعليه، فإن نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح وفقا لهذا المحور بلغت 76%، حيث تتراوح هذه النسبة بين 60% و79% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة.

$$DIND = \sum_{i=1}^{i} \frac{ACD}{APD}$$

$$DIND = \frac{1348}{1764} = 0.76$$

$$DIND \quad 76\%$$

بناء على المعادلة السابقة فإن الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن: "**مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية في المؤسسات محل الدراسة مرتفع**" غير محققة.

5-2- عرض وتحليل نتائج المحور الثاني واختبار الفرضية الفرعية الثانية:

سيتم فيما يلي عرض وتحليل نتائج المحور الثاني ومن ثم اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

5-2-1- عرض وتحليل نتائج المحور الثاني:

يتضمن المحور الثاني معلومات حول السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى التغيرات في التقديرات المحاسبية. ويهدف هذا المحور إلى تحديد مدى قيام المؤسسات محل الدراسة بالإفصاح عن البنود الواردة فيه بالاعتماد على ثمانية بنود. يمكن توضيح درجة توفر بنود المحور الثاني في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): عدد ونسبة بنود الإفصاح عن المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية

	الدرجة								
الدرجة / البنود	0	1	2	3	4	عدد البنود التي تم الإفصاح عنها (ACD).	عدد البنود التي لم يتم الإفصاح عنها.	العدد الإجمالي للبنود (APD).	نسبة البنود المفصح عنها
22	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
23	-	-	-	1	20	83	1	84	٪98.81
24		-	5	8	8	66	18	84	٪78.57
25	-	-	-	1	20	83	1	84	٪98.81
26	-	-	2	5	14	75	9	84	٪89.28
27	-	-	5	6	10	68	16	84	٪80.95
28	13	25	3	-	-	31	53	84	٪36.90
29	11	5	2	-	3	21	63	84	٪25
المجموع						**511**	**161**	**672**	**٪76.04**

المصدر: إعداد **الباحثة** بناء على نتائج تحليل نظام EXEL

يظهر من نتائج الجدول رقم (05)، أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية على النحو الآتي:

– تقوم المؤسسات بالإفصاح عن طرق الاهتلاك المطبقة والأعمار المقدرة للأصول "البند رقم 22" بنسبة 100%، كما تفصح عن أسس القياس المستخدمة للأصول (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحقق) "البند رقم 23" بنسبة 98.81%، أما البند رقم 24 "أسس القياس المستخدمة للخصوم (القيمة الحالية، القيمة العادلة، المبلغ واجب الدفع...)" فتفصح عنه بنسبة 78.57%. وبالنسبة لطرق تقييم المخزون "البند رقم 25" فقدرت نسبة الإفصاح عنه بـ 98.81%؛

نصت الفقرة 15 من المرسوم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي على دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات لتحقيق القابلية للمقارنة وانسجام المعلومات المحاسبية[26]. في هذا المجال، لوحظ أن المؤسسات لا تقوم بالإفصاح عن حقيقة تطبيق سياسة محاسبية معينة، حيث إنها تقوم باختيار الطريقة التي تراها مناسبة من وجهة نظر القائم بإعداد القوائم المالية ليتم الإفصاح عنها مباشرة دون تقديم تفسيرات وبراهين عن سبب اختيار سياسة معينة؛

– تقدر نسبة إفصاح المؤسسات عن الانخفاض في قيمة الأصول "البند رقم 26" بـ 89.28%، وخاصة إذا كان للانخفاض أثر كبير على بنود القوائم المالية. حيث يعرف الانخفاض طبقا للفقرة 112-7 من القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية على أنه: "عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهتلاك، فإن هذه الأخيرة يجب إرجاعها إلى القيمة القابلة للتحصيل، حينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل خسارة في القيمة"[27]. وعليه تقوم المؤسسات ببيان خسائر القيمة مع توضيح أنماط الحسابات المستعملة والمخصصات التي تمت خلال السنة المالية؛

– تفصح المؤسسات عن طبيعة التقدير المحاسبي "البند رقم 27" بنسبة 80.95%، الذي تقوم به مكاتب الخبرة المتخصصة في تقدير قيمة أحد البنود، وذلك في غياب وسائل دقيقة للقياس في حالات عدم التأكد كتقدير مخصصات خسائر المقاولات الإنشائية قيد الإنجاز ومخصص مقابلة مطالبات دعاوى الضمان؛

– قدرت نسبة إفصاح المؤسسات محل الدراسة عن الأخطاء المحاسبية "البند رقم 28" بـ 36.90% والتي تنتج سواء عند التسجيل المحاسبي أو عند تطبيق القواعد المحاسبية. حيث يقوم المبدأ العام بشأن تصحيح الأخطاء حسب المعايير الدولية (IAS/IFRS)، بوجوب أن تقوم المؤسسة بتصحيح كافة الأخطاء الجوهرية التي تخص الفترات الماضية بأثر رجعي في القوائم المالية المصرح بها للإصدار بعد اكتشافها، والإفصاح عن كيفية تصحيح الخطأ الجوهري إذا كان من غير الممكن تطبيقه بأثر رجعي. وفي هذا المجال، نص النظام المحاسبي المالي (SCF) على أنه يتوجب على المؤسسات أن تقوم ببيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية: طبيعتها وتأثيراتها في حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة.

– لم تقم معظم المؤسسات بإعادة تقييم بنود عناصر الميزانية "البند رقم 29" بقيمتها العادلة بدلا من القيمة التاريخية، إلا أنه توجد ثلاث مؤسسات فقط قامت بإعادة التقييم خلال أربع سنوات في حين أن سبع مؤسسات قامت بإعادة التقييم خلال سنة وسنتين.

5-2-2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية الثانية: مستوى الإفصاح عن المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة مرتفع.

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن إجمالي عدد بنود المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية المفصح عنها فعلا بلغ 511 بندا من أصل 672 خلال فترة الدراسة. وعليه فإن نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح وفقا لهذا المحور بلغت 76%، حيث تتراوح هذه النسبة بين 60% و79% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة.

$$DIND = \sum_{i=1}^{L} \frac{ACD}{APD}$$

$$DIND \quad \frac{511}{672} \quad 0.76$$

$$DIND = \%76$$

بناء على المعادلة السابقة فإن الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أن: "**مستوى الإفصاح عن المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة مرتفع**" غير محققة.

3-5- عرض وتحليل نتائج المحور الثالث واختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

فيما يلي سيتم عرض وتحليل نتائج المحور الثالث ومن ثم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

5-3-1- عرض وتحليل نتائج المحور الثالث: يتضمن المحور الثالث معلومات مالية تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية ناتجة عن الأحداث التي تقوم بها المؤسسة، وتعد بمثابة المادة الخام للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين والتي يتم عرضها عادة في متن القوائم المالية. يهدف هذا المحور إلى تحديد مدى قيام المؤسسات محل الدراسة بالإفصاح عن البنود الواردة فيه بالاعتماد على 41 بندا، ويمكن توضيح درجة توفر بنود المحور الثالث في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): عدد ونسبة بنود الإفصاح عن المعلومات المالية

	الدرجة							
الدرجة البنود	0	1	2	3	4	عدد البنود التي تم الإفصاح عنها (ACD).	عدد البنود التي لم يتم الإفصاح عنها.	العدد الإجمالي للبنود (APD).	نسبة البنود المفصح عنها٪
30	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
31	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
32	20	-	-	-	1	4	80	84	٪4.76
33	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
34	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
35	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
36	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
37	-	-	-	8	13	76	8	84	٪90.48
38	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
39	21	-	-	-	-	0	84	84	٪0
40	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
41	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
42	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
43	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
44	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
45	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
46	5	2	1	1	12	55	29	84	٪65.48
47	21	-	-	-	-	0	84	84	٪0
48	9	1	-	-	11	45	39	84	٪53.57
49	21	-	-	-	-	0	84	84	٪0
50	6	-	1	-	14	58	26	84	٪69.05
51	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
52	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
53	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
54	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
55	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
56	21	-	-	-	-	0	84	84	٪0
57	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100
58	15	3	1	-	2	13	71	84	٪15.48
59	-	-	-	-	21	84	0	84	٪100

60	4	1	3	2	5	7	50	34	84	٪59.52
61	1	-	1	7	7	12	71	13	84	٪84.52
62	1	4	7	6	3	48	36	84	84	٪57.14
63	-	-	2	13	6	67	17	84	84	٪79.76
64	8	6	7	-	-	20	64	84	84	٪23.81
65	21	-	-	-	-	0	84	84	84	٪0
66	3	1	3	6	8	55	29	84	84	٪65.48
67	-	1	7	5	8	59	25	84	84	٪70.24
68	21	-	-	-	-	0	84	84	84	٪0
69	-	1	1	11	8	71	13	84	84	٪84.52
70	9	4	-	4	4	32	52	84	84	٪38.09
المجموع						**2404**	**1040**	**3444**	**69.80٪**	

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل نظام EXEL

تبين نتائج الجدول رقم (06)، أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية على النحو الآتي:

– تقوم المؤسسات بالإفصاح عن البنود التالية، البند رقم "30"، "31"، "33"، "34"، "35"، "36"، "38"، "40"، "41"، "42"، "43"، "44"، "45"، "51"، "52"، "53"، "54"، "55"، "57" والبند رقم "59" بنسبة 100٪، وذلك لأن النظام المحاسبي المالي نص صراحة على ضرورة إدراج تلك المعلومات سواء في متن القوائم المالية (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة تغيرات الأموال الخاصة وقائمة التدفقات النقدية) أو ملحقاتها؛

– قدرت نسبة إفصاح المؤسسات محل الدراسة عن البنود التالية البند رقم "39"، "47"، "49"، "56"، "65" والبند رقم "68" بـ 0%، بينما كانت نسبة الإفصاح عن البند رقم "32"، "46"، "58"، " 60"،"64" والبند رقم "70" بـ 4.76%، 15.48%، 23.81% و38.09% على التوالي. وترجع نسبة الإفصاح المنعدمة والمنخفضة إلى أن النظام المحاسبي المالي لم ينص على ضرورة الإفصاح عن بعض البنود، وبذلك تبقى للمؤسسات حرية الإفصاح عنها من عدمه، كذلك فإن المؤسسات لا ترغب في بعض الأحيان بالإفصاح عن بنود معينة لأسباب تراها في غير صالح المؤسسة سواء من حيث الرغبة في تخفيض مبلغ الضريبة أو إظهار أدائها بصورة أفضل. كذلك فإن البيئة الجزائرية وعدم توفر سوق مالي نشط حال دون قيام المؤسسات بالإفصاح عن بعض البنود.

5-3-2- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية الثالثة: مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة مرتفع.

يتضح من نتائج الجدول السابق، أن إجمالي عدد بنود المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية المفصح عنها فعلا بلغ 2404 بند من أصل 3444 خلال فترة الدراسة. وعليه فإن نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح وفق هذا المحور بلغت 69.8%، حيث تتراوح هذه النسبة بين 60% و79% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة.

$$DIND = \sum_{i=1}^{n} \frac{ACD}{APD}$$

$$DIND = \frac{2404}{3444} = 0.698$$

$$DIND = 69.8\%$$

بناء على المعادلة السابقة فإن الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أن: "**مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في المؤسسات محل الدراسة مرتفع**" غير محققة.

4-5- اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الرئيسية: مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة مرتفع.

تناولنا سابقا خطوات تصميم وحساب مؤشر الإفصاح واختبرنا الفرضيات الفرعية، وعليه سيتم الاعتماد على المعادلة الآتية لحساب مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة واختبار الفرضية الرئيسية.

$$DIND = \sum_{i=1}^{n} \frac{ACD}{APD}$$

حيث:

- DIND: مؤشر الإفصاح للمؤسسات؛
- ACD: عدد البنود الفعلي (عدد البنود التي تم الإفصاح عنها)؛
- APD: عدد البنود القابلة للتطبيق في المؤسسة.

بالتطبيق العددي واستنادا إلى معطيات نظام التحليل الإحصائي "SPSS" ونظام EXCEL تصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$DIND = \frac{1348 + 511 + 2404}{1764 + 672 + 3444} = \frac{4263}{5880} = 0.72$$

$$DIND = 72\%$$

يتضح من المعادلة السابقة أن إجمالي عدد البنود المفصح عنها فعلا بلغ 4263 بند من أصل 5880 بند. وعلى هذا الأساس، فإن قيمة مؤشر الإفصاح المعتمد لـ 21 مؤسسة على مدى فترة الدراسة قدر بـ 72%؛ أي أن 28% من إجمالي البنود لم يفصح عنها من قبل المؤسسات محل الدراسة. وفي هذا المجال يوضح الملحق رقم (02) نسبة الإفصاح في كل مؤسسة محل الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة إفصاح (77%) في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة "SCAEK"، بينما بلغت أدني نسبة إفصاح (69%) في مؤسسة فارما أنفست "PHARMA" ومؤسسة "LAID BOURAS" ومؤسسة "SANIAK". وهي نسب ضعيفة مما يعكس انحرافا بسيطا (0.022) بين نسب الإفصاح في مختلف المؤسسات.

يتضح لنا أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط قدر بـ 72% وهو يتراوح بين 60% و79%. إذ إنه يشير إلى درجة إفصاح متوسطة فيما يخص قيام المؤسسات محل الدراسة بالإفصاح عن معلومات القائمة بمحاورها الثلاثة. وتعتبر نسبة الإفصاح المقدرة بـ 72% في المؤسسات محل الدراسة مقبولة جدا إذا ما قورنت بمتطلبات بيئة الأعمال الجزائرية وهاجس السرية، حيث إن الإدارة ترغب عادة في إخفاء المعلومات الهامة والحساسة التي ينبغي ألا يفصح عنها للمنافسين بالإضافة إلى المدة القصيرة نوعا ما لتطبيق SCF.

خاتمـــــة

حاولنا في هذا البحث التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي في بعض المؤسسات الاقتصادية المساهمة في ولاية سطيف، وذلك بإجراء دراسة تطبيقية على التقارير المالية للمؤسسات محل الدراسة للتعرف على مدى توفر بنود الإفصاح اللازمة. وتوصل البحث إلى النتائج الآتية:

- تتفق متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي مع قواعد الإفصاح الواردة في المعايير الدولية (IAS/IFRS)، مما يساعد على تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة المحاسبية العالمية؛

– يعتبر تبني المعايير الدولية (IAS/IFRS) مقياسا ضروريا لتوحيد الإفصاح المحاسبي والتفسير الملائم للقوائم المالية، حيث تحدد مختلف المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية وترشد واضعي ومستخدمي المعايير، كما تساعد المراجعين والمستخدمين في تفسيرها، وتوضح طريقة التعامل مع القضايا المستجدة؛

– تعد القوائم المالية من أهم المصادر التي يعتمد عليها مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، لذا فنجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملاءمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية؛ ومن جهة أخرى فإن تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية يتوقف على حجم الإفصاح ومدى توفير عرض عادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ مختلف القرارات؛

– تبين نتائج الدراسة التطبيقية أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط يقدر بـ 72%، وهي تعتبر نسبة مقبولة بمعنى وجود توجه نحو زيادة مستوى المعلومات المفصح عنها والتي تشمل معلومات غير مالية، ومعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية، ومعلومات مالية؛

– قدرت نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الأول "المعلومات غير المالية" بـ 76% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة، بمعنى أن 24% من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛

– قدرت نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الثاني "معلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية" بـ 76% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة، بمعنى أن 24% من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛

– بلغت نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الثالث "المعلومات المالية" بـ 69.8% وهي تعكس كذلك درجة إفصاح متوسطة، بمعني أن 30.2% من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يمكن إدراج التوصيات الآتية:

– تعزيز ثقافة الإفصاح المحاسبي والابتعاد عن السرية وإخفاء المعلومة المالية؛

– يجب على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة تفعيل الدور الرقابي على المؤسسات، بإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة على تنفيذ ضوابط الإفصاح المحاسبي؛

– ضرورة الإطلاع المستمر على المستجدات التي تطرأ على المعايير الدولية (IAS/IFRS) وتكييف النظام المحاسبي المالي معها؛

– العمل على مراقبة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات اللازمة التي تلبي احتياجات المحللين والمستثمرين والطلبة والجمهور؛

– التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان المحاسبي، مع ضرورة انضمام الخبراء والهيئات المحاسبية الجزائرية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية؛

– تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع مستجدات المعايير الدولية؛

– إلزام المؤسسات بإنشاء موقع الكتروني يتضمن جميع المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بأنشطتها.

الهوامش والإحالات:

1- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 530.

2- سعادة علي العبد خليل، الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (5)، مجلة المدقق الأردنية، الأردن، العدد 76/75، مارس 2008، ص ص 20-23.

3- Omaima HASSAN and Claire MARSTON, Disclosure measurement in the empirical accounting literature, Economics and finance working paper series, Brunel university, N°10-18, LONDON, September, 2010, P 7.

4- Etienne FARVAQUE and al, corporate disclosure: A review of its (direct and indirect) benefits and costs, economie internationale,CAIRN.INFO, 2011/4 n° 128, p 8.

5- إلدون س هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 2008، ص 766.

6- راجع: Etienne FARVAQUE AND al, Op.Cit. pp 10-13.

7- Michael HARVAY and Fred KEER, Financial accounting theory and standards, second edition, prentice hall international, London, 1983, p 173.

8- علي أحمد الزين ومحمد حسني عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: أعمال المؤتمرات، القاهرة، مصر، 2009، ص ص 89-90.

9- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 276.

10- المرجع السابق، ص 181.

11- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 218.

12- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الثاني، 2007، ص .33

13- رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص ص 219-220.

14- Omaima HASSAN and Claire MARSTON, OP.cit, p 18.

15- Abdullah Al MUTAWAA and Aly M HEWAIDY, "Disclosure level and compliance with IFRSs: An empirical investigation of Kuwaiti Companies", International Business & Economics Research Journal, Vol.9, No.5, 2010.

16- Nidal Omar ZALLOUM & al, "Degree of disclosure and conservatism in the annual financial statements in service and industrial public shareholding companies listed in Amman stock exchange", europran journal of business and management, ISSN2222-1905, Vol5, n°25, 2013.

17- الملحق رقم (01): قائمة مؤشر الإفصاح.

18- القوائم المالية: قائمة المركز المالي، قائمة حساب النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة والملاحق. بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على تقرير التسيير لاحتوائه على بعض البنود غير المالية، حيث تنص المعايير الدولية على الإفصاح عن هذه البنود ضمن الملاحق لكن تقوم المؤسسات محل الدراسة بالإفصاح عنها ضمن تقرير التسيير بدل الملاحق.

19- Abdullah Al MUTAWAA and Aly M HEWAIDY, Op.cit, P41.

20- 21×4= 84 [21 **مؤسسة**× 4**سنوات** (يتم إعداد مؤشر عن **كل سنة**) = 84 **قائمة** (**مؤشر**) **خاصة بالمؤسسات محل الدراسة خلال فترة الدراسة**].

21- Abdullah Al MUTAWAA and Aly M HEWAIDY ,Idem.

22- الجدول رقم (04): تعطى الدرجة 0: إذا لم يتم الإفصاح عن البند في القوائم المالية خلال 4 سنوات (2010، 2011، 2012،2013)، الدرجة 1: إذا تم الإفصاح عن البند خلال سنة فقط من بين 4 سنوات، الدرجة 2: إذا تم الإفصاح عن البند خلال سنتين من بين 4 سنوات، الدرجة 3: إذا تم الإفصاح عن البند خلال ثلاث سنوات من بين أربع سنوات والدرجة 4: إذا تم الإفصاح عن البند خلال أربع سنوات.

23- البند رقم1 "مقر المؤسسة" تفصح عنه جميع المؤسسات محل الدراسة (21 مؤسسة) خلال أربع سنوات، وعليه تم الإفصاح عن البند 84 مرة (21*4).

24- البند رقم 2 "أهداف المؤسسة" تفصح عنه 9 مؤسسات خلال أربع سنوات وعشر مؤسسات خلال ثلاث سنوات ومؤسستين خلال سنتين، وعليه فإن عدد البنود التي تم الإفصاح عنها هي 70 بندا (9*4 + 10*3 + 2*2).

25- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 27، 2008، ص 12.

26- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 27، 2008، ص 12.

27- القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 7.

الملاحق:

الملحق رقم (01): مؤشر قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة

I . معلومات غير مالية	0	1	2	3	4	معلومات غير مالية	0	1	2	3	4
1. مقر المؤسسة						12. بيان بالعملاء الرئيسيين للمؤسسة					
2. أهداف المؤسسة						13. تفسيرات تغير المبيعات في المؤسسة					
3. الإفصاح عن الشكل القانوني للمؤسسة (الإفصاح عن معلومات مختصرة عن المؤسسة)						14. سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة وتغطية الخسائر					
4. الفترة التي تغطيها البيانات المالية السنوية						15. وصف لكيفية تحديد القيمة العادلة					
5. فترة إعداد القوائم المالية المرحلية						16. المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة					
6. العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية						17. سياسة إدارة المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة					
7. معلومات حول الأسهم (النوع، العدد، القيمة الاسمية)						18. خسائر غير قابلة للقياس ولم توضع لها مؤونة					
8. كبار المستثمرين في المؤسسة						19. وصف لطريقة تحديد قطاعات المؤسسة					
9. هيكل المساهمين						20. العاملين وخطط الحوافز					
10. الأنشطة الرئيسية للمؤسسة						21. تطبيق مبدأ الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية					
11. بيان بآجال استحقاق الديون											

II . السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية	0	1	2	3	4	السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية	0	1	2	3	4
22. طرق الاهتلاك المطبقة والأعمار المقدرة للأصول						26. الانخفاض في قيمة الأصول (خسائر القيمة)					
23. أسس القياس المستخدمة للأصول						27. طبيعة التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له تأثير في الفترات المستقبلية					
24. أسس القياس المستخدمة للخصوم						28. الأخطاء المحاسبية وتصحيحها					
25. طرق تقييم المخزون						29. استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول					

III . المعلومات المالية	0	1	2	3	4	المعلومات المالية	0	1	2	3	4
30. قائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة						50. الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية					
31. الأصول الملموسة						51. قائمة جدول سيولة الخزينة في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة					
32. شهرة المحل						52. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية					
33. الأصول غير ملموسة						53. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية					
34. الأصول المالية						54. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية					
35. القيمة الدفترية لكل فئة من فئات أصول الأدوات المالية						55. التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح					
36.القيمة الدفترية لكل فئة من فئات التزامات الأدوات						56. التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية					

المالية											
37. الأصول المصنفة كأصول محتفظ بها للبيع					57. جدول تغير الأموال الخاصة في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة						
38. تصنيف الخصوم إلى خصوم جارية وغير جارية					58. العمليات الرأسمالية مع المالكين						
39. طبيعة كل احتياطي ضمن حقوق الملكية					59. ملحقات القوائم المالية في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة						
40. رأس المال المصدر					60. قائمة الدخل حسب الوظيفة						
41. قائمة الدخل في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة					61. الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية						
42. حسابات الأرصدة الوسيطية للتسيير					62. المعلومات المستقبلية التي تؤثر على عناصر القوائم المالية						
43. رقم الأعمال					63. الارتباطات المالية مع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة						
44. مصاريف التمويل					64. الالتزامات الطارئة (المحتملة)						
45. مصروف الضريبة					65. تأثير التضخم على بنود الأصول						
46. توزيعات الأرباح					66. إيرادات المؤسسة حسب قطاع النشاط						
47. حصة السهم من التوزيعات					67. إيرادات المؤسسة حسب القطاع الجغرافي						
48. فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية					68. بيان حول الديون الخاصة غير محددة المدى ومبلغها ومعالجتها المحاسبية						
49. مبلغ المكافآت المقدمة					69. بيان حول الديون الخاصة غير محددة المدى ومبلغها ومعالجتها المحاسبية						
					70. القوائم المالية المرحلية						

الملحق رقم (02): نسبة الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة

رقم المؤسسة	اسم المؤسسة	نسبة الإفصاح	مستوى الإفصاح	رقم المؤسسة	اسم المؤسسة	نسبة الإفصاح	مستوى الإفصاح
1-	"AMC"	70٪	متوسط	12-	LAID BOURAS"	69٪	متوسط
2-	"VEDIA"	72٪	متوسط	13-	"ALCIB"	74٪	متوسط
3-	" ROYAL "	74٪	متوسط	14-	"SCAEK"	77٪	متوسط
4-	" ALMOUL "	73٪	متوسط	15-	"SIPLAST"	72٪	متوسط
5-	"PHARMA"	69٪	متوسط	16-	"CALPLAST"	71٪	متوسط
6-	"NOVA-INVEST"	70٪	متوسط	17-	" EDIMMA"	75٪	متوسط
7-	"TELL"	70٪	متوسط	18-	"SANIAK"	69٪	متوسط
8-	" ERIAD"	74٪	متوسط	19-	" EDIMCO"	74٪	متوسط
9-	"SOFIPLAST"	73٪	متوسط	20-	"URBAS"	71٪	متوسط
10-	"EMPEC"	72٪	متوسط	21-	"CEVITAL ENTREPRENEUR"	73٪	متوسط
11-	"EMIVAR"	75٪	متوسط				